الجمعية المصرية للدراسات التاريخية

SOCIETE EGYPTIENNE D'ETUDES HISTORIQUES

المجلة التاريخية المصرية

المجلد الثاني عشر — ١٩٦٤ — ١٩٦٥

ترجو الجمعية المصرية للدراسات التاريخية من أعضائها استلام نسخاتهم تباعا من هذه المجلة، بحق عضويتهم السنوية بالجمعية، ٢ شارع ناصر الدين المتفرع من شارع البستان بالقاهرة. وتقوم دار المعرفة، ١٠ شارع صبري أبو علم بالقاهرة، ببيع المجلة بسعر التكلفة لغير الأعضاء.

الأحوال الاجتماعية والنظم الإدارية فى الجزائر

قبـــل الغزو الفرنســـى

من الشائع أن الحكم العثمانى عزل ولاياته العربية عن العالم الخارجى ، غير أننا لانلمس هذه الظاهرة بالنسبة لنيابة الجزائر العثمانية ، لأن نشاطها البحرى فى حوض البحر الأبيض المتوسط أوجد بينها وبين أقطار هذا الحوض صلات متعددة الوجوه ، وهى صلات تشمل القسم العربى والقسم الأوربى من الولايات العثمانية على السواء .

ولما كان هذا العصر بالنسبة للأقطار العربية العثمانية عصر خمول فكرى ، قلما اهتم فيه الكتاب بالشئون العامة ، فإن أغلب معلوماتنا للأسف تستمد من مصادر أوربية ، أكثرها مكتوب خلال تلك الحقبة العثمانية . فالرحالة الأوربيون بدأوا يفدون إلى الجزائر ويكتبون عنها منذ القرن السادس عشر ، كما أدت الحروب البحرية المتواصلة إلى وقوع عدد من الأوربيين فى الأسر بالجزائر ، وتصدى بعض هؤلاء وأولئك للكتابة عنها ، بعد عودتهم إلى بلادهم ، وطبيعى أن تكون كتاباتهم متحيزة ، لأنها تعبر عن سخطهم على أيام الأسر .

ومنذ نهاية القرن الثامن عشر يطالعنا مصدر جديد له قيمة أعظم ، وهو مجموعة تقارير القناصل من مختلف الجنسيات الأجنبية ، وكثير منها منشور . وليس معنى ذلك أننا نفتقد المصادر الوطنية فلا نجدها ، إذ حفظت بعض سجلات العهد العثمانى ، وهى موجودة الآن فى مركز أبحاث حوض البحر الأبيض المتوسط الملحق بجامعة إيكس آن بروفانس ، لأن الحكومة الفرنسية حملت معها سجلات الجزائر قبل أن تجلو حديثا عن البلاد .

وترجع أقدم تلك الوثائق إلى ١٥٠ عاما قبل الاحتلال الفرنسى ، أى إلى عام ١٦٨٠ . ونشر ديفو وغيره من الباحثين مقتطفات من تلك السجلات ، بعد أن ترجموها

للفرنسية ، وذلك فى مجلة Revue Africaine التى كانت تصدرها الجمعية التاريخية الجزائرية فى العهد الفرنسى الاستعمارى ، ومنها مجموعة عن الغنائم البحرية ، وأخرى عن الأوقاف ، وهذه بالذات تلق أضواء هامة على الحياة الاجتماعية .

والمصدر الجزائرى الوحيد الذى تمكنا من العثور عليه ، هو كتاب المرآة لحمدان خوجة ، وهذا الكتاب نعرفه من خلال ترجمته الفرنسية التى نشرت سنة ١٨٣٣ ، وهو يتناول الأوضاع الاجتماعية الجزائرية ، ليثبت منها أن المجتمع الجزائرى أهل لأن يتولى إدارة نفسه بنفسه .

وترتب على كثرة المصادر الأجنبية أن توفرت لدينا معلومات عن العاصمة الجزائرية ، وهى مدينة الجزائر نفسها ، على أننا حاولنا ما استطعنا فى هذا المقال أن نوسع الدائرة ، وأن نتحدث عن الأقاليم الجزائرية كذلك ، مع العلم بأننا لم نستطع أن نحقق توازناً بين المعلومات التى توفرت لدينا عن مدينة الجزائر ، وبين المعلومات التى توصلنا إليها فيما يخص الأقاليم .

وكان أهل المدن الجزائرية يمثلون نسبة ضئيلة ، إذا قيسوا بمجموع السكان ، وقدرت هذه النسبة بنحو ٦ ٪ . وفيما عدا العاصمة ومدينة قسنطينة لم توجد ببلاد الجزائر مدن هامة ، فوهران لم يزد سكانها عن عشر آلاف ، أما مدينة معسكر التى كانت عاصمة الإقليم الغربى أثناء احتلال الأسبان لهذه المدينة ، فازدهرت بسبب وجود صناعة النسيج بها ، ولا سيما البرانس للرجال ، والحايك للرجال والنساء على السواء .

وهناك مدينة ثالثة فى الغرب هى تلمسان ، وكانت هذه المدينة لمدة ثلاث قرون عاصمة لدولة من الدول المغربية الصغيرة ، وهى دولة بوزيان ، لكنها اضمحلت فى العهد العثمانى ، وإن احتفظت بطابعها كمركز للثقافة العربية الإسلامية . وظلت هذه المدينة هكذا حتى فى عهد الحكم الفرنسى ، إذ قاوم أهلها الغزو الثقافى الأجنبى ما استطاعوا ، ولهذا كان الفرنسيون الذين يرغبون فى دراسة اللغة العربية أو اللهجة الجزائرية يتوجهون إلى تلمسان . وربما يرجع ذلك إلى أن اللغة العربية كانت تسود وهران ، على حين احتفظ البربر بلغتهم فى معظم إقليم قسنطينة ، وخاصة فى الشمال ، حيث تقع جبال جرجرة الوعرة وحيث عاش البربر فى عزلة عن العالم الخارجى ، وهم يعرفون فى الجزائر باسم

القبايل(١). وفى العهد العثمانى تكونت فى أقاليم القبايل سلطنات مستقلة استقلالا فعلياً واسمياً عن عاصمة النيابة، وأطلق بعض الرحالة الأوربيين على القبايل اسم الجبليين. والواقع أن كلمة قبايل تطلق على سكان الجبل دون التقيد بجنس معين، وربما كانت اللغة وطريقة المعيشة أهم مميزات القبايل عن غيرهم من سكان الجزائر. ونظراً إلى طبيعة البلاد الجبلية اشتغل أهل القبايل بالرى وبزراعة الأشجار، وخاصة أشجار الزيتون، على حين اشتغل سكان السهل بزراعة الحبوب.

وكانت قسنطينة تضارع العاصمة من حيث عدد السكان، إذ بلغ عدد سكانها قبيل الغزو الفرنسى ٢٥ ألفا، وهى تقع على الطريق التجارى بين الجزائر وتونس. ويقيم فيها كثير من ملاك الأراضى الزراعية، وعدد من الطائفة اليهودية التى تشتغل بالتجارة. أما العاصمة التى كانت من أكبر مدن البحر المتوسط فى القرن السادس عشر فبلغ عددُ سكانها حينذاك نحو ١٠٠ ألف، ثم هبط هذا العدد بالتدريج حتى وصل قبيل الغزو الفرنسى إلى نحو ٣٠ ألفاً. ويفسر الأوربيون هذا التدهور بانقطاع القرصنة، وليس من موضوع هذا المقال أن نناقش ما إذا كانت الحروب البحرية قرصنة أم نوعاً من الحروب الرسمية التى تعارفت عليها الدول فى ذلك الوقت. ولكن يجب أن نضيف أن تقدم وسائل الملاحة لدى الدول الأوربية، وتخلف البحرية الجزائرية ابتداءاً من القرن الثامن عشر، أدى إلى نقل النشاط التجارى من يد الجزائريين إلى الأوربيين، وإلى التقليل فى نفس الوقت من قدرة الأسطول الحربى الجزائرى على متابعة نشاطه المألوف.

وفى خارج المدن كان العرب المنتظمون فى قبايل، والبربر الذين اختلطوا بالعرب باصطناع لغتهم، فضلا عن أولئك الذين انعزلوا فى الجبال، يشكلون غالبية السكان. أما العثمانيون فعاشوا فى معزل عن السكان الوطنيين، وكان شعورهم الطبقى حاداً. وبينما نجد بعض الأسر العثمانية فى الشام تتحول إلى أسر وطنية أسرة العظم فى دمشق، نلاحظ أن العثمانيين فى الجزائر كانوا أشد انعزالا عن المجتمع الجزائرى بالقياس إلى غيرهم من أتراك الأقطار العربية التى خضعت

---

(١) يكتب بعض المعاصرين هذا اللفظ بالهمزة المتوسطة، ولكننا عدلنا عن هذه التسمية لسببين، وهما أنها ربما تلتبس مع كلمة قبائل جمع قبيلة، وثانيا أن أهل البلاد ينطقون هذا اللفظ بالياء، كما هنا.

للحكم العثماني . ويدل على ذلك أنهم أولئك العثمانيين المقيمين بالجزائر رفضوا أن يتمتع أبناؤهم الذين من أمهات جزائريات بامتيازات الآباء ولذا شكل أولئك الابناء طبقة ثانية تعرف باسم القولوغلان .

ويعزى إلى القائد البحرى العثماني المشهور عوروج وهو مؤسس نيابة الجزائر ، أنه حظر على القولوغلان ارتقاء المناصب العليا القاصرة على العثمانيين الخلص فضلا عن تقليد يقضى بأن يمتنع الأب عن التوسط لابنه إذا كان من طبقة القولوغلان . ولذلك حاول القولوغلان القيام بثورة على الحكم العثماني سنة ١٥٨٠ ، إلا أن البيلربك حسن باشا فنزيانو من قمعها ، واضطر القولوغلان إلى اللجوء لدى قبيلة زلاتن البربرية وامتزجوا بها . ومما يسترعى الانتباه أن المجتمع الجزائرى تعرض فى العهد العثمانى للتميز الطبقى على أساس العنصر . فبينا استعلى العثمانيون الخلص على القولوغلان استعلى هؤلاء بدورهم على السكان الوطنيين الذين لم يتصلوا بالعنصر العثمانى أصلا . والشاهد على ذلك رفض قبيلة زلاتن التعاون مع الأمير عبد القادر لمقاومة الفرنسيين ، بحجة أنها تنتمى إلى عنصر أعلى مما اضطر القائد الجزائرى إلى تبديدهم سنة ١٨٣٨ . وبينما كان محظوراً على القولو غلان أن يرتفعوا إلى درجة آبائهم ، فتح الباب على مصاريعه أمام الأسرى الأوربيين الذين اعتنقوا الإسلام ، واصطنعوا اللغة التركية لكى يتمتعوا بجميع حقوق العثمانى الأصيل . ووصل بعضهم إلى منصب رئاسة الدولة ، مثل على باشا علوج الإيطالى الأصل ، وحسن باشا فنزيانوا الذى يدل اسمه على أنه ينتمى أصلا إلى البندقية (فينيسيا) ، وكلاهما قد شغل منصب البلربا كوية .

والسؤال الذى يتبادر إلى الذهن هو كيف احتفظت هذه الأقلية العنصرية بوضعها ، كطبقة ممتازة حاكمة مدة ثلاثة قرون ، وهى المدة التى استغرقها الحكم العثمانى . وربما يفسر ذلك الوضع بأن العثمانيين قصروا مناصب الجيش ومناصب الدولة العليا على أنفسهم ، وهنا يثور سؤال آخر ، وهو كيف كان العنصر العثمانى يجدد نفسه للاستمرار فى حكم تلك النيابة البعيدة ؟

الجواب على ذلك أنه منذ نشأت النيابة الجزائرية عمد خير الدين إلى استقدام الجند من الأناضول ، وأحياناً من ألبانيا أو كريت ، وكان أتراك الأناضول يتعصبون دائماً لبنى إقليمهم . وفى بداية الأمر كان إغراء الحروب البحرية قوياً ، فتوافد العثمانيون من تلقاء أنفسهم

إلى بلاد الجزائر . وكانت حكومة النيابة ترسل الدعاة إلى الأناضول ، وخاصة إلى أزمير، لحشد الجنود اللازمين لها، وتدفع لهم أجور السفر أو تبذل لهم الوعود المغــرية . ورغم ذلك تناقص عدد العثمانيين فى بلاد الجزائر بالتدريج ، فبينما كان متوسط عدد الوافدين سنويا فى القرن الثامن عشر يتراوح مابين ٣٠٠ و ٤٠٠ انخفض ذلك العدد فى المدة ما بين سنة ١٨١٠ و ١٨٢٠ إلى ٢٣٠ ، وفى السنوات العشر التالية إلى ٢٠٠ سنوياً . وكان من المنتظر أن تفقد الهيئة العسكرية العثمانية (الأوجاق) أهميتها، نتيجة قرار السلطان محمود بحل الإنكشارية سنة ١٨٢٦، لولا أن الوقت لم يطل بالنيابة الجزائرية العثمانية لنرى آثار هذا القرار .

واقتصر وجود العثمانيين على مدينة الجزائر، حيث بلغ عددهم نحو أربعة آلاف كلهم من الذكور. وعلى عواصم الأقاليم، على حين صار للقولوغلان مهمة الحكم فى المدن الصغيرة ، فنراهم فى تلمسان يعيشون بمعزل عن السكان العرب ، والصورة السائدة لكلمة عرب فى الجزائر حينذاك تشبه ذلك المفهوم السائد فى مصر ، وهى اقتصارها على أبناء القبائل التى تعيش حياة الرعى فى الغالب .

أما سكان المدن من غير العثمانيين والقولوغلان، فكانو يعرفون أنفسهم بالنسبة إلى المدينة التى ينتمون إليها، وأطلق الأوربيون عليهم كلمة مور . وهذه الكلمة محل جدل ، فيقال إنها تحريف عن كلمة مغربى ، ولكن سبق للرومان أن استخدموها لوصف سكان المغرب الأقصى الذى كان يعرف فى عهدهم بإقليم موريتانيا، ثم أصبح الإسبان يطلقونها على جميع المسلمين، حتى إن البرتغاليين حينما وصلوا إلى الساحل الإفريقى الشرقى فوجئوا هناك بالمسلمين، وأطلقوا عليهم اسم مور . أما فى الفترة التى تعنينا فاصطلح الكتاب على تخصيص هذه الكلمة لوصف السكان الوطنيين فى مدن المغرب العربى وحدها، وليس لهذه الكلمة مدلول جنس بل تصف طبقة اجتماعية معينة ، والصفة الأساسية فيها هى سكنى المدن وطريقة الحياة المرفهة التى تحياها، والتى تختلف عن معيشة أهل الريف . وإذا شئنا تعبيرا حديثاً فهى البرجوازية الوطنية، ويدخل فى تكوينها عدة أجناس ، وهى العرب والبربر، وبصفة خاصة أبناء المهاجرين من الأندلس فى القرن السابع عشر . واتخذت هذه الطبقة من اللغة العربية أساساً لثقافتها، ويبدو أنها أرادت أن تساهم فى حركة النهضة الحديثة، فيذكر روزيه الذى عاصر الغزو الفرنسى،

أن بعض المور فى مدينة الجزائر أرسلوا ابنائهم للدراسة فى فرنسا ، قبل سنة ١٨٣٠، أى قبل الغزو الفرنسى لبلاد الجزائر ، وإلى هؤلاء ينتمى حمدان خوجه الكاتب المشار إليه فى هذا صدر المقال .

ويقال إن حمدان كان عضوا فى جمعية سياسية تتكون من الطبقة المثقفة ، وتنادى بإقامة حكومة حديثة حرة فى الجزائر، على أن ترتبط ارتباطاً ما بفرنسا، مقابل إخلاء البلاد(١). على أن الثقافة السائدة بين الجزائريين فى عهد الغزو كانت الثقافة العربية الاسلامية التى لم تتغير معالمها منذ العصور الوسطى، ولاشك أن هذه الطبقة من الجزائريين هى التى كانت تخرج علماء الدين والقضاة ، لكن لم يفسح المجال أمامها لولاية مناصب إدارية هامة، بل كان معظم تلك الطبقة يشتغل بالتجارة . وكثيراً مارحب الجزائريون بتزويج بناتهم من العثمانين ، لكى يحتموا بهم فى وقت الاضطرابات السياسية ، لكن رؤساء الجند العثمانين اعتادوا أن يحذروا الوافدين من الزواج أصلا، لأن ذلك يفقدهم كثيراً من الامتيازات، وخاصة التهاون فى الحملات البحرية .

لم يستوطن الجزائر من الطوائف غير الإسلامية سوى اليهود، وهم ينقسمون إلى قسمين : أولا اليهود القدامى الذين ينحدرون من قبائل بربرية، وهؤلاء اعتنقوا الموسوية فى العهود القديمة ، وثانيا اليهود الذين بدأوا يفدون على الجزائر من الأندلس ، نتيجة ضطهاد الحكومة الإسبانية لهم. ثم جاء إلى الجزائر بعض اليهود الذين يقطنون مدن البحر الأبيض المتوسط ، ولاسيما مدينة ليفورن الإيطالية، وذلك سعيا وراء الأعمال التجارية المربحة. ويختلف النوع الأول اختلافاً بيناً عن النوع الثانى، فهو يعيش على نفس طريقة الوطنيين، ويتكلم لغة عبرية مختلطة بالعربية ، ويعيش فى حى خاص تحت ظروف مادية سيئة . أما اليهود الوافدون فكانوا يتكلمون معظم لغات البحر الأبيض المتوسط ، وكثير منهم حصل على ثراء كبير، إلا أنهم كانوا يخفون هذا الثراء، فتبدو منازلهم من الخارج متواضعة . وكان أفضل مورد للكسب بالنسبة لليهود جميعاً ، هو شراء الغنائم البحرية ، وإعادة بيعها فى الأسواق الأوربية، أو التوسط فى عمليات افتداء الأسرى .

وفى نهاية القرن الثامن عشر اكتسبت أسرتان يهوديتان نفوذاً اقتصادياً هائلا فى الجزائر، نتيجة الوساطة بينها وبين فرنسا فى تجارة الحبوب ، وهاتان

(١) نشر أوجيرون نص خطاب وجهه أحد أعيان الجزائر إلى الماكبرتزن سنة ١٨٣٢، وهذا الخطاب يلقى ضوءاً على مدى الوعى السياسى فى الجزائر فى ذلك الوقت .

الأسرتان هما أسرة بكرى وأسرة بوزيناش. وكان التجار اليهود يبيعون منتجات الجزائر فى أوربا بأربعة أضعافها تقريبا ، كما كانوا يستغلون فرصة الجهل، ويبيعون مستحدثات الصناعة الأوربية إلى أعيان الجزائريين بأسعار خيالية . فيروى أن أحدهم باع جوهرة لباى قسنطينة بثلاثة ملايين من القروش، مع أن ثمنها الفعلى ثلاثون ألفاً . وبالإضافة إلى ذلك عرض التجار اليهود على الدايات أن يستثمروا لهم رؤوس أموالهم ، ولذا اكتسبوا لديهم نفوذاً كبيراً، وخاصة فى عهد الداى مصطفى (١٧٩٨ — ١٨٠٥) . ولما كان اليهود هم الذين توسطوا فى عمليات بيع القمح إلى فرنسا إبان عهد الثورة الفرنسية ، كان طبيعياً أن يحملهم الأهالى مسئولية المجاعة التى حلت بالبلاد سنة ١٨٠٥ . وفى ذلك العام قتل أحد الجنود العثمانيين نافالى بوزيناش، وهو يهتف بحياة ملك الجزائر . وبعد ذلك الحادث أخذ الماليون اليهود يغادرون البلاد، أما الفقراء منهم فازدادت أحوالهم سوءا . وكان يهود ليفورن يتمتعون أحياناً بحماية القنصل الفرنسى ، أما الغالبية فكانت تخضع لحكومة النيابة التى فرضت عليهم قيوداً فى بناء المساكن ، وفى الزى وفى التجوال فى الشوارع ليلا . ومع ذلك كانت نسبتهم السكانية كبيرة فى العاصمة، إذ قدروا بحوخمسة آلاف فى أوائل القرن التاسع عشر. ويرأس الطائفة شخص واحد يدعى المقدم، ويتولى جمع الضرائب وتقديمها للحكومة ، أما فى شئون الأحوال الشخصية ، فكان اليهود يتمتعون باستقلال قضائى تحت إشراف الربابنة .

كانت هذه الطوائف الجزائرية التى تحدثنا عنها وهى أهل المدينة الوطنيون من المور والعثمانيين والقولوغلان واليهود ، هى العناصر الأساسية التى تمتلك مساكن أو أحياء خاصة تستقر فيها .

أما الطوائف الأخرى فتعتبر وافدة، وتسكن إما فى الفنادق أو خارج أسوار المدينة. ومن هذه الطوائف الميزابيون، وهم سكان واحات الميزاب الواقعة فى الصحراء الكبرى، ويشتهرون باعتناق المذهب الإباضى، ويعتبرون من أنشط أهل الجزائر فى الأعمال التجارية. لذا تردد الميزابيون على العاصمة، لينقلوا إليها منتجات أفريقيا الاستوائية ، ويبادلوها هناك مع مايعدونه من أدوات الحضارة الحديثة، ثم يعودون بها لتوزيعها فى أفريقيا الوسطى .

ومنحتهم حكومة النيابة احتكار بعض الحرف ، كالجزارة وإنشاء

الحامات، وتخصص أهل بسكرة في حرفة الحمالين، بينما اشتهر الوافدون من بلاد القبايل بتجارة زيت الزيتون الذى يدت شجرة فى بلادهم .

ولكى نستكمل الصورة عن أنواع السكان، لابد وأن نشير إلى الأسرى المسيحيين الذين تردد ذكرهم فى هذا المقال، فقد وصل عددهم حسب تقرير الرحالة فى القرن السادس عشر إلى ثلاثين ألفاً ، وهى نسبة عالية إذا قيست بمجموع سكان العاصمة . لكن يجدر بنا قبل التحدث عن هذه الطبقة أن ننوه بموضوع هام ، وهو وجود أعداد هائلة من المغاربة أسرى فى المدن الأوربية ، حتى إن ليفورن صارت سوقاً لبيع أسرى المسلمين ، ومركزاً للمساومة على افتدائهم . لكن أولئك الأسرى المغاربة لم يجدوا الأدباء والكتاب الذين يتحدثون عنهم طويلاً ، ويصورون حياة البؤس التى كانوا يعيشونها فى المراكب الأوربية، إذ كانوا يسخرون فى الغالب لأعمال التجديف، ومع ذلك فإننا لم نعدم تماماً الوثائق الجزائرية التى تشير إلى محاولات حكومة النيابة لافتداء هؤلاء الأسرى .

ونشر أحد المستشرقين الإسبان رسائل متبادلة بين حكومة الجزائر ومدريد ، بشأن افتداء رئيس من أهم رؤساء البحرية الجزائرية كان أسيراً بجزيرة ميورقة سنة ١٦٩١ ، واسمه بيبى . ويلاحظ أن كثيراً من المعاهدات التى عقدتها حكومة النيابة مع الدول الأوربية احتوت على بند خاص بتخليص الأسرى، بل إن المادة الأولى من المعاهدة الفرنسية الجزائرية سنة ١٦٢٨ كانت مخصصة لهذا الموضوع . وتكشف لنا سجلات الأوقاف عن كثير من الأتقياء كانوا يعتبرون أن من أهم أعمال البر التى تستحق تخصيص الحبوس من أجلها افتداء أسرى المسلمين المغاربة فى أوربا . غير أن الجزائر افتقدت شاعراً مشهوراً مثل سرفانتيز الإسبانى الذى أعطى لحياة الأسر فى الجزائر الصورة المؤلمة التى رسخت فى أذهان الأوربيين ، وذلك لأن الحظ شاءله أن يقضى بعض الوقت فى سجون النيابة، ولاشك أن الصورة التى أعطاها سرفانتيز أو غيره من الرحالة، أو حتى الطوائف الدينية التى تخصص بعضها فى مسألة افتكاك الأسرى، كانت تنطوى على كثير من المبالغة والدعاية ، استدراراً لعطف المحسنين، وأهم من ذلك جيوبهم لصدقاتهم ...

على أن التاريخ حفظ لنا بعض الشهادات الأخرى الأقرب إلى تصوير الواقع، وهى واردة أيضاً عن مصادر أوربية. فيذكر القنصل الأمريكى شالر الذى عاش فى الجزائر أوائل القرن التاسع عشر، أنه كان يرى الأسرى وهم يتجولون بحرية فى أزقة المدينة، وخاصة عند حى الميناء بعد الظهر أى ساعة العودة من العمل، وكثيراً ما كان هذا العمل فرصة للأسير لكى يكسب فديته بيده، ويستطيع بعد دفعها أن يعود إلى بلاده. كذلك كانت عقيدة الأسرى موضع احترام كامل وأقيم هيكل مسجد داخل السجن لكى يتمكن الأسرى من تأدية الصلاة، كما كان يسمح للرهبان بأن يتصلوا بهم كيفما شاءوا. بل إن حكومة النيابة اعتبرت يوم الأحد عطلة بالنسبة لهم، وهذا يؤكد لنا أن حالات اعتناق الإسلام التى ترددت بين الأسرى لم يكن الدافع إليها الاضطهاد، بل الرغبة فى الوصول إلى مركز مرموق فى الجزائر كما أشرنا من قبل.

وفى عهد قوة النيابة كان الأسرى المسيحيون ينتمون إلى مختلف الجنسيات الأوربية، أما فى القرن الثامن عشر فقد صارت أغلبيتهم من الإسبان، لأن كلا من بريطانيا وفرنسا ارتبط بمعاهدات صداقة مع الجزائر، بينما كانت أسبانيا من أكثر الدول عداءاً للنيابة لاحتلالها ميناء وهران، ولأنها رفضت أن تدخل فى معاهدة لتنظيم التمثيل القنصلى قبل سنة ١٨٠٢. وبعد هذا التاريخ صارت غالبية الأسرى فى أوائل القرن التاسع عشر من نابلى، وغيرها من الدويلات الإيطالية، ومن ثم يتضح لنا أن عملية الأسر لم تكن نتيجة قرصنة فردية، بل كانت تتبع حالات الحرب أو الصلح بين النيابة ومختلف الدول الأوربية.

وفى سنة ١٨١٦ هاجم أسطول إنجليزى هولندى مشترك مدينة الجزائر، وأجبر الداى على إطلاق سراح الأسرى الموجودين لديه. ولاحظ القائد البريطانى للأسطول أنه لم يكن بين الأسرى إنجليزى أو فرنسى واحد، ومع ذلك تدخل القائد، لكى يحصل على تعهد بالإقلاع عن عادة استرقاق الأسرى المسيحيين، أو المطالبة بفدية عنهم. وقد نشر أحد الباحثين(١) الفرنسيين مقتطفات من سجلات

(١) انظر ديفو (Devoulx) فى مجلة (Revue Africaine, 1865)

الغنائم التى ترجع إلى القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر ، وهى تدل على أن حكومة النيابة كانت تسعى للتعرف على شخصيات الأسرى ، لتقدير فديتهم حسب مكانة الأسير فى المجتمع وهى تتراوح ما بين ٧٠ و ١٠٠ ريال ، وإذا كان الأسير ماهراً فى حرفة وخاصة صناعة السفن أو هندسة المدافع ، أو كان من عمال البناء ، حرصت النيابة على إستبقائه أطول مدة ممكنة .

ومن المؤكد أن الجزائر كانت تجد صعوبة فى افتداء أسراها . وكثيراً ما أخفت الحكومة الفرنسية الأسرى الجزائريين لديها حتى لا تتعطل سفنها باعتراف كولبير وزير البحرية فى عهد لويس الرابع عشر . وحينما استولى نابليون على جزيرة مالطه ، وجد بها ٢٠٠٠ من الأسرى المسلمين ، أرسل خطاباً إلى الداى يخبره بأنه لم يجد من بينهم أحداً من رعايا النيابة . ومن الصعب تصور صدق هذه الرواية . لأن أكثر الأقطار الإسلامية إصطداماً بفرسان مالطه كانت هى نيابة الجزائر .

وصف العاصمة الجزائرية كان الميناء المنيع الذى بناه خير الدين أصل عظمة مدينة الجزائر وتحولها إلى عاصمة المغرب الأوسط ، وترجع تلك المناعة إلى الموقع الطبيعى ، وإلى العمل الهندسى الرائع الذى تفتق عنه ذهن البحار العثمانى الشهير ، فإن الجزائر القديمة كانت تقع فى مواجهة جزيرة صخرية كان يحتلها الإسبان ، وقد أقاموا فوقها حصناً . وفى سنة ١٥٢٩ إنتزع خير الدين هذا الحصن من الإسبان واستخدم المواد التى تخلفت عن تحطيمه هذا الرصيف لإقامة رصيف ضخم يصل بين الجزيرة الصخرية والساحل ، وأصبح بمثابة حاجز أمامى مداخل الميناء . وتبارى حكام الجزائر بعد ذلك فى توسيع الرصيف وبنوا له الأبراج العاليه التى أقيمت فوقها المدافع .

وفى أثناء السنوات التى ندرسها كان الداخل إلى المدينة الجزائرية يشاهد المحلات التجارية فوق هذا الرصيف ، مما يدل على أن مدينة الجزائر كانت احدى المدن التجارية فى حوض المتوسط ، وليست وكر قرصنة ، كما يصورها الأوربيون . وكان يمثل الحكومة فى الميناء الخوجه ، وهو يحصل الرسوم عن البضائع وعن السفن أيضا . واختلفت هذه الرسوم حسب جنسية التجار ، فالأوربيون الذين

ينتمون إلى دول لها معاهدات تجارية مع الجزائر يدفعون ٥ ٪ عن قيمة البضائع الواردة إلى البلاد ، والمواطنون الجزائريون يدفعون ١٠ ٪ ، أما اليهود فيحصل منهم ١٢ ٪ . وتدفع السفينة المتوسطة الحجم مقابل الرسو في الميناء مبلغ ١٣٨ فرنكا جديدا أي ١٣ جنيها مصريا تقريباً .

ويدخل المسافر إلى مدينة الجزائر عن طريق باب الجزيرة الذي يسمي أيضاً باب الجهاد ، واختارت حكومة النيابة هذا الموقع لتضع فيه بعض الآثار الدالة على أمجادها الحربية ، فكان معلقاً على سور المدينه عند هـــذا الباب علماً لفرسان مالطه ، غنمه الجزائريون فى الحروب البحرية ، وعلى الجانب الآخر أجراس كنيسة الوهران التى استردتها حكومة النيابة من الاسبان سنة ١٧٠٨ .

ومثل كثير من المدن الساحلية بنيت مدينة الجزائر على شكل مدرج ، فالقسم الذى يقع حول الميناء يسمى بالحى الأدنى ويقع فيه قصر الجنينه مقر الداى ثم حى القصبة حيث توجد القلعة القديمه ، ويسكنه رؤساء البحر أو أصحاب المراكب الذين يعرفون أيضاً بأهل الطائفة . ويقال إن بعض هؤلاء أقاموا السراديب التى تصل ما بين بيوتهم وبين الميناء ، لتسهل لهم الهرب فى حالة اختلافهم مع الداى .

واشتمل الحى الأدنى السوق على الكبير ، والحى اليهودى ، والفنادق التى يسكنها الأجانب وبعض الطوائف الجزائرية الأخرى التى تأتى من خارج العاصمة .

أما الجزء الأعلى من المدينة فيضم فى الغالب مساكن الموسرين ، سواء من العثمانيين أم من التجار الوطنيين . وكانت معظم شوارع المدينة ضيقة ومنحدرة نحو البحر ، وهذا الانحدار يسهل وسائل تصريف المياه والقاذورات ، ولكنه يتطلب أحيانا إقامة درج ، مما يجعل وسائل النقل بالعربات مستحيلة . ومع أن العربة كانت معروفة جيداً ، فإنها لم تستخدم كثيراً فى النقل ، سواء داخل العاصمة أو بين مدن النيابة المختلفة ، لأن الطرق كانت غير معبدة ، ولذلك فإن وسيلة النقل الشائعة هى الانسان أو الحيوان .

وقدرت منازل العاصمة بنحو ثمانية آلاف ، ويبدو أن هذا التقدير ينطبق على أيام ازدهارها ، لأنه يدل على زيادة كبيرة فى عدد المساكن ، لو أن سكان العاصمة لم يزيدوا فعلا عن ثلاثين ألفاً قبيل الغزو . ومعظم البيوت موقوفة ، وأهم الأوقاف هى المخصصة للحجاج المغاربة ولفقراء الحرمين . ولما لم تكن هناك أسماء للحارات، مع عدم وجود أرقام للمنازل، فإن حجج الوقف كانت تحتوى على أوصاف تفصيلية للموقع حتى تعرف بالعقار الموقوف .

أما الأحياء السكنية فتحمل أسماء خاصة، وبعضها مستمد من الحرفة الشائعة فى الحى، أو من أسماء أبواب المدينة، وأشهرها باب الواد، وباب عزون . وتفصل بين هذه الأحياء جدران لها أبواب، يقف عليها حراس، ولا يسمح لأحد باجتياز تلك الأبواب ليلا إلا إذا كان يحمل قنديلا، وكمعظم المدن الإسلامية فى ذلك الوقت كان عدد المساجد فى العاصمة يزيد عن حاجة السكان، فاشتملت المدينة على ١٣ جامعاً كبيراً، أشهرها جامع عبد الرحمن الثعالبي، وهو شفيع المدينة . وكانت مدينة الجزائر محاطة بسورين يفصلهما خندق ، وهناك بابان رئيسيان للخروج منها إلى الأقاليم، وهما باب الواد وباب عزون. وكان الباب الثانى هو بداية الطريق السلطانى الذى يؤدى إلى قسنطينه وإلى مدية. وعند هذا الباب كانت تنفذ أحكام الإعدام، كما أن أهم الضواحى تقع خلف باب عزون ، وفى تلك الضواحى أنشئت مصانع الطوب والمدابغ وغيرها .

النظام الإدارى

منذ سنة ١٦٧١، وإلى أيام الاحتلال الفرنسى، كان يطلق على حاكم النيابة العثمانية اسم الداى . وهذه الكلمة الغريبة على مصطلحات الإدارة العثمانية تثير كثيراً من التساؤل ، فهناك من يقول إنها مشتقة من لهجة الرؤساء البحريين، وإنها تعنى عندهم الخال. وهناك من يقول أنها محرفة عن كلمة داعى، وهى تدل على رئيس المائة فى مصطلح الجيش العثمانى .

وأطلق الأوربيون على حكومة الجزائر أحياناً اسم المملكة، وأحياناً اسم النيابة، وشبهها بعضهم بالجمهورية، لأن الدايات يختارون بواسطة الجند، ولا يتوارثون الحكم، غير أن هذا التشبيه بعيد عن الواقع، وإذا شئنا اختيار مصطلح حديث لكي نشبه به النظام السائد في الجزائر فهو الأوليجارشيه، أي حكم الطبقة العسكرية الممتازة.

وإذا كان الداي حاكماً مستبداً، فإنه كان في نفس الوقت عبداً للحامية العثمانية التي تستطيع أن تطيح به لأتفه الأسباب، كما أن اختيار الدايات كان يأتي في معظم الأحيان نتيجة الصدفة وبدون تقدير للكفاءة. ومن الأدلة على ذلك أن الداي مصطفى (١٧٩٨—١٨٠٥) نشأ كناسا في أزمير، والداي علي (١٨٠٨—١٨٠٩) كان يعمل مغسلا للموتى. وإذا كان هناك بعض الدايات الذين استتب لهم الأمر أكثر من ٢٠ عاما، فإن معظمهم لم يكن يستقر في الحكم إلا مدة قصيرة. وفي الجزائر قبر مشهور يعرف باسم السبع دايات، وهو يضم بين جدرانه سبعة من حكام النيابة، قتلوا جميعا بعد يوم واحد من وصولهم إلى منصبهم، وكان يعد سعيداً ذلك الداي الذي يموت على فراشه. ويتم الانقلاب عادة بواسطة مؤامرة تدبرها فرقة أو أكثر من فرق الحامية، وتقع في الغالب بسبب تأخير في المرتبات أو المطالبة بزيادتها. ويعبر المتآمرون عن الانقلاب برفع العلم الأحمر على قصر الجنينة، ويكون ذلك مؤذناً للجند بأن ينزلوا إلى شوارع المدينة، ويفعلوا ما يشاءون، وهنا تكون الفرصة لأعمال السلب والنهب ولذلك يسارع التجار بإقفال محلاتهم.

ولا يشترط أن يتولى قائد الانقلاب منصب الداي، وكثيراً ما رفض الضباط هذا المنصب خوفاً من النهاية التي تنتظر الدايات. لذلك حدث أن أجبر بعض الدايات بالقوة على قبول رئاسة الحكومة. وحينما يستولي المتآمرون على القصر، فلا بد أن تنتهي حياة الداي السابق، ويفضل العثمانيون أن يقتل الداي نفسه بيده، فيشيرون إليه بشرب السم، وحينما يتم تنصيب الداي الجديد يعود العلم الأخضر إلى الارتفاع فوق قصر الجنينة.

ويساعد الداي مجلس يشبه من بعيد مجلس الوزراء، ويسمى الديوان، وهو يتألف من ٥ وزراء، ويسميهم القناصل الأوربيون القوى، Les Puissances، وهم (١) الخزنجي المكلف بحراسة أموال الحكومة

ويسجل الداخل والخارج منها يومياً، ويسلم مفاتيح الخزنة عند الظهر فى كل يوم للداى، فيحفظها عنده حتى صباح اليوم التالى .

(٢) البيت مالجى، وهو الموكل بصيانة الأوقاف وأموال اليتامى الذين يشرف عليهم أوصياء، فضلا عن أموال الذين ماتوا دون وريث .

(٣) وكيل الخيل، ويختص برعاية أملاك الدولة من الأراضى الزراعية، وذلك بجانب عمله الأصلى، وهو صيانة الخيول اللازمة لقوة الفرسان.

(٤) أغا العرب، وهو الذى يشرف على شئون قبائل المخزن أى القبائل المتعاونة مع الحكومة، ويعتبر فى نفس الوقت هو المسئول عن الحاميات المرابطة فى الأقاليم .

(٥) وكيل الحرج، وكان مسئولا عن العلاقات الخارجية، وعن الشئون البحرية . وكان الجمع بين الخارجية والبحرية أمراً شائعاً أيضا فى أوربا حينذاك، فمثلا كان كولبير يتولى هاتين الوزارتين فى عهد لويس الرابع عشر .

ويتضح مما سبق أن ثلاثة أو أربعة من الوزارات كانت تختص بالشئون المالية، ولا غرو فإن مهمة الحكومة الرئيسية كانت جمع المال، سواء بطرق مشروعة أم غير مشروعة، ومن ذلك أن أغا العرب كان يشتغل أيضاً بجمع الضرائب، لأن عمل قبائل المخزن هى تحصيل الضرائب من القبائل الأخرى .

وكان الديوان بمثابة هيئة تنفيذية تجتمع يومياً، وعرفت مدينة الجزائر نوعين آخرين من الدواوين، أحدهما مجلس أهل الطائفة (رؤساء البحر)، والآخر المجلس الكبير الذى يعد بمثابة هيئة استشارية تمثل الإدارة والأهالى معاً، ويضم هذا المجلس عدداً من البلكباشيه ضباط الحامية، وأربعة من الخوجات الكتبة، ومفتى الحنفية، ومفتى المالكية، وممثلين عن أهل الطائفة .

كانت اللغة الإدارية هى التركية، مع استخدام اللغة العربية فى بعض الأوامر خلال السنوات الأخيرة من عهد النيابة، لكن اللغة التركية بصفة عامة كانت أكثر شيوعاً لدى حكومة الجزائر منها فى تونس . أما فيما يتعلق بالقضاء والحبوس، فإن اللغة العربية كانت دائماً هى السائدة، وانتشرت

بين التجار والبحارة لغة مختلطة من العربية والإسبانية والفرنسية والإيطالية ، وكانت هذه اللغة معروفة لدى كثيرين من سكان موانى البحر الأبيض المتوسط.

ومن الطريف أن غرفة مرسيليا التجارية وضعت قاموساً لتلك اللغة، ومنه يتبين أن الإسبانية كانت هى اللغة الغالبة فيها .

الحامية : كانت الحامية العثمانية قليلة العدد ، تتراوح بين ٤ و ٦ آلاف، ويتركز معظمها فى العاصمة . أما معظم الحاميات فى الأقاليم فتتكون من القولوغلان ، ونحن ندهش أمام استطاعة هذه الحامية الصغيرة أن تسيطر على البلاد ثلاثة قرون كاملة .

وأصغر وحدات الحامية هى الأوجاق، وهى التى ينام أفرادها فى عنبر واحد ويتبع كل عنبر اثنان من الخدم وطباخ وانتشر استعمال تعبير أوجاق فصار يشمل الجيش العثمانى كله بالجزائر، ويرأس الحامية شخص يعرف بأغا الانكشارية، وقد روعى نظام الأقدمية المطلقة فى هذا المنصب ، فيتولاه أقدم البلكباشيه لمدة شهرين ، ولذلك كان يعرف أحياناً بذى القمرين ،ثم يحال إلى الاستيداع ليفسح المجال لمن يليه .

ولذلك كان معظم البلكباشيه يصل إلى منصب أغا الانكشارية . وعند وصول الفرنسيين إلى البلاد لوحظ وجود ثمان معسكرات تركية بالعاصمة ولكن الجزائر كانت قد تأثرت بإجراءات السلطان محمود ضد الانكشارية ، فدخلت إلى الجيش عناصر أخرى غير تركية .

وكانت العناصر التى تتكون منها الانكشارية فى الجزائر تنتمى إلى الأناضول وإلى ألبانيا أو كريت ، ولذا أصبح من المتوقع حدوث تنافس بين هذه العناصر ، مع أنها كانت جميعاً تشعر بالتضامن أمام العنصر الوطنى أو القولوغلان .

وعند وصول الجندى العثمانى إلى البلاد كان رؤساؤه من الاوداباشية ينصحونه بعدم الزواج، لأن ذلك يربط مصالح الطبقة العسكرية الممتازة بمجموع الأهالى من المور ، وأثبتت التجربة فعلا أن العثمانيين المتزوجين من الأهالى يدخلون عادة لحمايتهم ، وشاءت الصدفة أن يرتفع أحد هؤلاء العثمانيين إلى

منصب الداى ، وهو الداى عمر (١٨١٥ و١٨١٦) ، وهو الذى سبق له أن توسط لمنع نهب المدينة فى احدى الانقلابات، واستطاع بعد مساومات أن يتفق مع زعماء الانقلاب على تحديد الأماكن التى يجوز فيها النهب .

بدأ الداى عمر سلسلة من الإصلاحات فى نظام الجندية والمالية، غير أن عهده اقترن بكوارث حدثت رغم إرادته، وهى الحملة الأمريكيه على الجزائر سنه ١٨١٥ ثم البريطانية فى العام التالى وهما الحملتان اللتان نالتا كثيراً من قوة النيابة. ولذا يقدر أحد قيمة إصلاحات هذا الداى، غير أنه رسم الطريق لخلفائه كى يكملوا العمل الذى بدأه. وفى سبيل ذلك عمد على خوجه (١٨١٧—١٨١٨) إلى التخلص من سيطرة الانكشارية، فنقل مقره من قصر الجنينه إلى القصبة، وقمع ثورة الجند بشدة، وقتل ١٥٠٠ من الإنكشارية ، وشرع فى استخدام القولوغلان والقبايل لكى يوازن بها طائفة الإنكشارية المتمرده ، غير أن الموت عاجله فى الوباء الذى اجتاح البلاد سنه ١٨١٨ ، ولا شك أنه هو الذى مهد السبيل لحسين داى أن يستقر فى الحكم بعد ذلك مدة اثنى عشر عاماً (١٨١٨ — ١٨٣٠) .

واعتمد حسين داى اعتماداً متزايداً على العنصر الوطنى ، وبلغ عدد القبايل فى جيش النيابة النظامى سنه ١٨٣٠ ألفين ، كانوا يختارون عادة من قبيلة زواوة ، وصار ذلك الاسم علماً على الجند حتى إن الفرنسيين حينما تابعوا مبدأ استخدام الوطنيين فى جيشهم أطلقوا عليهم إسم الزواف وربما لو امتد العهد بالنيابة لتكونت أسرة حاكمة تذوب فى المجتمع الجزائرى، كما حدث بالنسبة للأسرة الحسينية فى تونس .

كانت الإنكشارية تشكل عبئاً مالياً ضخماً ، إذ أن الحكومة كانت مضطرة إلى دفع المرتبات الكثيرة حتى إلى الذين تركوا منهم الخدمة بحكم السن، وقلما اشتغلت الجالية العثمانية، بالأعمال التجارية لتنصرف بذلك عن المعيشة على المرتبات. هذا بالإضافة إلى نفقات نقل الجند من مواطنهم الأصلية. عرفت النيابة صناعة

ضب المدافع ، ومع ذلك فإن الجيش العثمانى هناك لم يكن ذا تأثير فعال، وربما كان الذى ينقصه هو القدرة على المناورة فى القتال، ولذا ظل عاجزاً مثلا أمام قلعة كاف التونسية (١٨٠٦ — ١٨٠٩). مع أنه كان يشكل العبء المالى الأكبر للحكومة، ويضطرها إلى مضاعفة الضرائب، كما سنرى .

كان الداى يديرشئون العاصمة وسهل المتيجة ، فضلا عن الشريط الساحلى الذى يمتد أحياناً إلى بلاد القبايل الصغرى شرقاً. أما بقية النيابة فكانت ثلاثة أقاليم أو باكويات ، وهى قسنطينه فى الشرق، وتليها فى الأهمية وهران فى الغرب وكانت عاصمة هذا الإقليم مدينة معسكر ، ثم إنتقلت إلى ميناء وهران بعد استرداده من الاسبان نهائياً سنة ١٧٩٠ . أما الإقليم الثالث فهو أصغرها، ويقع فى الوسط ويسمى باكوية تيطرى وكانت عاصمته مليانه أحياناً قليلة ، ومدية فى معظم الأحيان .

وتأثر وضع البايات حكام الأقاليم باستقرار الأحوال أو اضطرابها فى العاصمة ، وهم يعتمدون فى ممارسة سلطتهم على جهاز صغير من الكتبة وجباة الضرائب الذين يعرفون بالخوجات . وكانت الحكومة تجرى امتحانات للذين يرغبون فى تولى وظيفة الخوجة، فيعين الناجح فى العاصمة، ويرسل الراسبون إلى الأقاليم ، ولكن كما هو شائع فى هذا الوقت كانت الرشوة تلعب دورها بجانب الكفاءة، سواء للتعيين أم لاختيار المكان الذى يرسل إليه الخوجه .

وكان تحصيل الضرائب فى الغالب يتطلب إرسال حملات تأديبية عرفت فى المغرب العربى كله باسم الحملات وتألف الجيش الذى يتبع الباى فى الأصل من القولوغلان ، ولكن لما كانت هذه الحملات فرصة للنهب والسلب ، فقد كان المتطوعون من الوطنيين يسارعون إلى الالتحاق بهذه الحملات ، وتدخل المنازعات القبلية طرفاً فيها. وفى الجزائر كانت القبائل تنقسم إلى صفوف ، أى إلى أقسام متخاصمة داخل القبيلة ، وهكذا كانت الحملة تتضخم بأعداد هائلة من الصفوف ، حتى بلغت بإقليم تيطرى ١٣ ألف رجل ، بجانب ألفين فقط من الإنكشارية .

وكانت الحملات تترك وراءها الخراب والدمار ، وتعود فى الغالب بغنائم

هائلة تبلغ عشرات الألوف من الأغنام والأبقار والعجول، حتى أن النظام الاجتماعى لبعض القبائل كاد ينهار نتيجة تعرضه لهذه الحملات التى أفقدت هذه القبائل ثروتها .

وبعد أن تقسيم جزء من هذه الغنائم على جميع المشتركين فى الحملة، يجمع الباقى لكى يرسل إلى العاصمة .

ومن المفروض أن يقدم الباى بنفسه المبلغ المقرر عليه للنيابة ، ولكنه كان يفضل فى الغالب إرسال مندوب عنه حتى لا يتعرض للإهانة، أو القتل أحيانا إذا لم تكن الاموال التى يحملها كافية وجرت العادة أن ترسل الأقاليم أموال الميرى المقرر عليها مرتين فى السنة، إحداها فى فصل الشتاء، والأخرى فى فصل الصيف ويكون وصول الأموال إلى العاصمة سببا مناسباً لإقامة الاحتفالات .

لم يكن الباكوات يمارسون سلطة مباشرة خارج المدن ، واقتصر مظهر وجود الحكومة على الحملات التأديبية . لذا فإن الوحدة الإدارية الهامة بالنسبة للوطنيين كانت هى القبيلة ، وهى تنقسم إلى أربعة أنواع من حيث علاقتها بحكومة النيابة. أولا قبائل مخزن، وهى التى تضع نفسها تحت تصرف الحكومة ، فتساعدها فى جمع الضرائب من القبائل الاخرى ، وأخذت هذه التسمية عن اسم الحكومة عامة فى المغرب الاقصى ، ويقيم عند تلك القبائل أحيانا شخص من العثمانيين أو القولوغلان، وهو يمثل الحكومة، ويعرف بالقائد. ثانيا القبائل المستقلة تماما وهى تنتشر فى الجنوب. ثالثا قبائل الرعية وهى التى تلزم من حين لآخر، سواء بالقوة أم بالخوف على دفع ضرائب منتظمة وغير منتظمة ، وهى فى الغالب ضرائب عينية . رابعا القبائل التى استقرت فى أملاك الدولة القريبة من الساحل، وهى تشتغل عادة بزراعة الارض لحساب الدولة، أو لحساب بعض الأفراد من الملاك . ولم تكن القبيلة تستقر طويلا على وضع من هذه الأوضاع ، وكثيراً ما تنتقل من نوع إلى آخر من الأنواع الأربعة المذكورة حسب الأحوال المتغيرة .

الأحوال الاقتصادية

يتبين مما سبق أن مهمة الدولة فى ذلك الوقت اقتصرت على جباية الضرائب، وهذه النقيصة ليست من خصائص الحكم العثمانى وحده ، بل إنها أمر شائع

فى ذلك العهد . ولما لم تكن الدولة حينذاك ترى نفسها ملزمة بتأدية الخدمات العامة، فإن الكتاب سواء فى عصرنا الحاضر، أم فى العصر الذى ندرسه ، لابد أن ينظروا نظرة سيئة إلى تصرفات الحكومة. حينما تزيد من الضرائب ، أو تتدخل فى توجيه الحياة الاقتصادية بصفة عامة .

وثمة نقيصة أخرى اقترنت بالحكم العثمانى فيما يتعلق بنظام الضرائب النظام الذى تفضل تسميته بالاستغلال المالى ، إذ أن الدولة لم تكن تكتفى بضرائب محددة ، بل كانت تلجأ فى كثير من الأحيان إلى جباية الأموال عن طريق العنف، وتحت ستار أعذار تبدو غريبة فى عصرنا الحاضر ، كحق الحامية فى أن تجمع من المزارعين ضريبة ضيافة إذا نزلت فى قرية ما ، مع العلم بأن هذه الوسائل الغريبة كانت شائعة فى أوربا قبل عهد الثورة الفرنسية .

والضرائب الثابتة هى التى يقرها الشرع الإسلامى أو العرف السائد فى ذلك الوقت، وهى تتمثل فى ضرائب العشور على المنتجات الزراعية ، وتختلف من ٥ إلى ١٠ ./. حسب نظام الرى السائد ، فالأرض التى تروى بالأمطار وبدون مشقة تدفع نسبة أكبر. وحدد الشرع مقادير الزكاة على الثروة الحيوانية . غير أن المشكلة كانت كيفية حساب تلك الضرائب ووسائل جبايتها، وكان يزيد تلك المشكلة تعقيداً إضطراب نظام الملكية الزراعية. وعرفت بلاد الجزائر عدة أنواع من الملكية،وهى الوقف، وأملاك الدولة،والملكية الفردية الخاصة التى كانت موجودة حول المدن فقط،وكان للعثمانيين ملكيات عديدة فى سهل المتيجة تعرف بالحيشان، وتزرع فى الغالب بالفواكه والخضر لكفاية حاجة العاصمة .وأكثر أنواع الملكية انتشاراً كان تعرف بالعرش ، وهى أن تنزل قبيلة أو عشيرة فى مكان وتستقر به،فيملكه جميع أفراد العشيرة ملكية جماعية. ولم يعترف الفرنسيون بهذا النوع من الملكية ، وقالوا أنه حق إنتفاع حصلت عليه القبائل من الدولة. وكان ذلك تبريراً منهم لمصادرة أملاك العرش لحساب الاستعمار . وبالنسبة لأملاك الدولة والأفراد كان المزارع يحصل على خمس المحصول نتيجة عمله، وأحياناً يترك المالك له جزءا من الأرض يزرعه لحسابه . مقابل عمله فى بقية الأرض المعروفة حينذاك باسم العزبة . وكان أبناء القبائل

يكرهون نظام المزارعة هذا، ففضلت غالبيتهم حياة المرعى. ولعل ذلك من أسباب انخفاض الإنتاج الزراعى فى العهد الذى ندرسه حتى أن حمدان خوجة وصف سهل المتيجة بأنه أرض مستنقعات، مع أنه سهل صالح للزراعة. وربما عمد حمدان خوجة إلى ذلك ليصرف الفرنسيين عن الطمع فى إمتلاك هذا الإقليم، بعد أن صار بفضل استغلاله بالوسائل الحديثة من أخصب أراضى الجزائر.

وربما كانت الضريبة الجمركية أكثر الضرائب انتظاما فى عهد النيابة العثمانية، وسبق أن أشرنا إلى النسب المحددة على البضائع المستوردة والتى تختلف باختلاف جنسية التجار.

وعرفت الجزائر كثيراً من الضرائب الإضافية التى تحملها المزارعون أو الرعاة، كلما وصلت إليهم سلطة الحكومة. وسبق أن أشرنا إلى ضريبة الضيافة التى يدفعها أهل القرية حينما يمر بهم موظف أو جندى من الجيش الرسمى، كذلك كان يفرض على المالك الذى يستخدم أكثر من بقرة لحرث أرضه ضريبة إضافية تعرف بالزويجة، ولعلها مشتقة من كلمة زوج بقر. وعرفت الجزائر ضريبة الرؤوس، ولو فى نطاق محدود، وكانت تسمى هناك باللازمة وحينما تستنفد الحكومة أنواع الضرائب تلجأ الإدارة إلى ما تسميه صراحة بالغرامة وهى تأخذ عينا فى غالب الأحيان. ولما كان أهل الواحات الفقيرة يعفون من الضرائب، فإن الحكومة العثمانية لم تشأ أن تتركهم بدون غرامة، وحددت غرامة الواحات بتقديم عدد من الرقيق الأسود، وذلك لان الواحات تقع فى طريق التجارة بين أفريقيا وحوض البحر المتوسط. والظاهر أن بعض الدايات أرادمن وراء ذلك استخدام الرقيق الأسود بالجيش، فلما فشلت التجربة رؤى الاستفادة منهم فى خدمة المنازل، ولذلك أصبح الإقبال على النساء الأفريقيات أكبر، لتربية الأطفال. وقدر عدد هؤلاء الرقيق فى أوائل القرن التاسع عشر بنحو ألفين فى العاصمة.

ولجأت حكومة النيابة إلى البحث عن موارد أخرى غير الضرائب والغرامات، فكانت تصادر أحياناً أملاك القبائل، بحجة أنها عاصية، وتضمها إلى

أملاك الدولة . ثم عمدت الحكومة إلى احتكار بعض الصناعات المربحة، كاستخراج الملح وبيعه للتجار ، ودباغة الجلود .

وفي نهاية عهد النيابة زاد تدخل الحكومة في الشئون الاقتصادية، فبعد أن كانت تحتكر التجارة الخارجية أصبحت توجه أيضاً التجارة الداخلية، فهي تحدد أسعار البيع للجملة والقطاعي ، وتلزم الفلاح ببيع ما يفيض عن استهلاكه للحكومة، وبهذا صارت الحكومة تمتلك مخازن الحبوب . ولهذا كانت قبائل الرعاة تضطر إلى المجيء إلى العاصمة لتشترى تلك الحبوب، فتكون فرصة للداى كي يحصل منها على إعلان الولاء للحكومة .

كذلك كانت العاصمة هي السوق الوحيد لتصريف زيت الزيتون الذي تنتجه بلاد القبايل، ومنها يباع للتجار الأوربيين، أو يوزع على بقية البلاد .

وللحكومة النيابة موارد أخرى لا تستمد من داخل البلاد ، مثال ذلك العوائد التي كانت تحصلها من شركات التجارة الأوربية ، وفي العصر الذي ندرسه كانت شركة أفريقيا الفرنسية في عنابه تدفع عوائد سنوية تقدر بمبلغ ١٨٠ ألف فرنك، مقابل السماح لها باستيراد قمح قسنطينه ، خلافاً لأوامر الدولة العثمانية التي تقضى بحظر بيع المواد الغذائية للخارج . ولعل أشهر تلك الموارد الخارجية مجموعة الأتاوات التي كانت تدفعها بعض الدول نظير تأمين ملاحتها في حوض البحر المتوسط . غير أن هذا المورد قلّ منذ القرن الثامن عشر، ما بسبب ما ذكرنا من ضعف البحرية الجزائرية ابتداء من ذلك القرن. ولكن يبدو أن كثيراً من الدول عادت إلى نظام دفع الأتاوات في أوائل القرن التاسع عشر ، وذلك حتى تتخفف من أعباء حماية السفن في المتوسط وفي تلك الحقبة لم تقدم الدولتان الرئيسيتان وقتذاك ، وهما انجلترا وفرنسا، شيئا من هذه الأتاوات بصورة صريحة، بل كانت تستعيض عن ذلك بالهدايا التي يقدمها القناصل للداى .

وينسب الكتاب الأوربيون التدهور الاقتصادي الذي أصاب النيابة في نهاية عهدها إلى انقطاع تلك الإتاوات فجأة، بعد الحملة الأمريكية سنة ١٨١٥، والحملة البريطانية سنة ١٨١٦ . وهذا التفسير يمثل جانباً واحداً من الحقيقة، أما الجانب الذي أهمله الباحثون فهو أن نظام الحصار القارى الذي أدى إلى الاعتداء على السفن

التجارية المحايدة بواسطة الطرفين المتحاربين ، إنجلترا وفرنسا ، عرقل نشاط الجزائر التجارى . وكانت الجزائر بدأت تستفيد من الحرب العامة بتصدير منتجاتها بأسعار أفضل ، ولا سيما القمح والكتان اللازم فى صناعة السفن ، غير أن الحرب الاقتصادية التى اتسع نطاقها فى عهد نابليون أضاعت على الجزائر تلك الفرصة .

وسواء رجحنا هذا التفسير أم ذاك ، فإن النيابة عانت قبيل سقوطها اضطرابات اقتصادية لم تعرف من قبل . ويبدو أن الإنتاج الزراعى ضعف أيضاً خلال تلك المدة ، مما جعل الواردات تزيد على الصادرات ، حسب تقرير القنصل الأمريكى شالر ، وهذا فى الوقت الذى كان النقد المعدنى فيه قليلاً بالبلاد . وكانت نتيجة ذلك كله زيادة ارهاق الناس بالضرائب على النحو الذى شرحناه .

ولا شك أن لهذه الأزمة الاقتصادية علاقة بالمعارضة الوطنية التى نلمسها بوضوح فى هذه الحقبة ، وتمثلت المعارضة فى زيادة نشاط الطرق الصوفية التى أصبحت تعبر عن آمال الناس وآلامهم ، وهى حينذاك تشكل بديلا عن الروح الوطنية .

ومن المعروف أن الطرق الصوفية اكتسبت نفوذاً خاصاً فى شمال أفريقيا ، وأتت بعض تلك الطرق من المشرق ، وانتشرت فى الجزائر مثل القادرية . أما الطرق التى تزعمت المعارضة فنشأت فى بلاد المغرب أصلا ، وأهمها طريقتان الدرقاوية التى أوشكت أن تطيح بالحكم العثمانى فى وهران وكانت تتلقى المساعدات من سلاطين المغرب الأقصى حيث الموطن الأصلى لتلك الطريقة ، حتى صار لفظاً درقاوى وعاص مترادفين عند أتراك الجزائر . أما الطريقة الأخرى فهى التيجانية التى انتقل مركزها إلى عين ماضى من واحات الجنوب سنة ١٨١٥ . وبعد عدة اشتباكات مع السلطات العثمانية تعرض التيجانية لهزائم متلاحقة ، اضطرت الطريقة إلى مهادنة تلك السلطات حتى إذا سقطت النيابة لم تحرك ساكناً لمقاومة الغزو الجديد .

البحرية : تبين من عدة مناسبات وردت فى هذا المقال أهمية الدور الذى قامت به البحرية فى حياة الجزائر ، لذلك يجدر بنا أن نخصص لها الفقرة

الأخير الباقية من هذا البحث. ومما لاشك فيه أن الحروب البحرية كانت مصدراً هاماً بالنسبة لنيابة الجزائر فى القرنين السادس عشر والسابع عشر، وعندما أخذ الأسطول الجزائرى يضعف انتقل الإشراف عليه من رجال الطائفة إلى الداى ورجال حكومته مباشرة، وبذا تأكدت الصفة الرسمية لتلك الحروب، وسارت الجزائر تقريباً على نفس التقاليد الشائعة فى كل من البحرية البريطانية والبحرية الفرنسية خلال حروب الثورة ونابليون، بل إنها كانت أقرب إلى الصفة الرسمية من بحرية مالطة التى كانت من ألد خصوم الجزائر فى حوض البحر المتوسط.

ومن المدهش أن يحتفظ الأسطول الجزائرى بهيبته الدولية حتى أوائل القرن التاسع عشر، رغم تضاؤله من حيث الحجم والتسلح، إذ قدرت القطع البحرية الكبيرة بخمس فرقاطات، وأربعة زوارق مسلحة. أما معظم الأسطول فكان من المراكب الصغيرة، يحمل كل منها مدفعاً واحداً، ويسمى المدفع الواحد بالشبك. وكان يوجد من هذا النوع من المراكب الصغيرة نحو ٥٠ قطعة، لذا كان مرجع قوة الأسطول الجزائرى فى أوائل القرن التاسع عشر إلى شجاعة البحارة الفائقة. ويرجع الفضل فى تجدد قوة الأسطول أثناء تلك الحقبة إلى رجال من طراز خير الدين وعلى باشا علوج، وحيدو على. غير أن حيدو على يختلف عن سابقيه فى أنه كان مواطناً جزائرياً.

بدأ الرئيس حيدو(١) حياته قائداً لثلاثة شبك كانت تعمل فى البحر لحساب باى وهران، وذاع صيته بعد اشتراكه فى معركة ضد سفن من الأسطول الأمريكى سنة ١٧٩٥، مما جعل الداى يستدعيه إلى العاصمة، ويعهد له بقيادة سفينتين كبيرتين. لكن الحظ شاء له أن يفقدهما، مما جعله يختبىء ثلاث سنوات فى قسنطينة، وفى سنة ١٨٠٠ استدعاه الداى مصطفى من جديد، وسمح له بمواصلة حياة المغامرة فى البحار.

ومال حيدو إلى البطولة وإحراز الأمجاد أكثر من السعى وراء الغنائم،

---

(١) أفرد له ديفو Devoulx ترجمة لهذا الرئيس البحرى. — انظر قائمة المصادر.

فتحول عن مهاجمة السفن التجارية إلى مهاجمة السفن الحربية المعادية. ولما لم تكن البرتغال ترتبط بأى نوع من العلاقات مع الجزائر، ركز الرئيس حيدو هجماته على سفنها، وأخذت شهرته تعلو منذ أن استولى على فرقاطة برتغالية تحمل ٤٤ مدفعاً، وضمت هذه الفرقاطة، إلى الأسطول الجزائرى، وسميت باسم البرتغالية.

وسجل حيدو فخراً رائعاً للبحرية الجزائرية يوم أن خرج عن ميدانها التقليدى، وهو حوض المتوسط، فعبر مضيق جبل طارق، وراح يواصل مغامراته فى مياه المحيط الأطلسى. وفى تلك المياه النائية تمكن حيدو سنة ١٨١٢ من الاستيلاء على ثلاث سفن حربية برتغالية. ووجد الداى أن حيدو أهل لتوجيه ضرباته ضد دولة أخرى أعظم، وهى الولايات المتحدة التى امتنعت عن دفع الأتاوة منذ سنة ١٨١١ غير أن حيدو لم يلتق بالأسطول الأمريكى حتى قررت الولايات المتحدة إرسال حملة إلى الجزائر فى سنة ١٨١٥، ففوجىء بها حيدو فى حوض المتوسط، وقتل أثناء اشتباكه معها.

ثم أنزلت حملة إكسماوث البريطانية سنة ١٨١٦ بالأسطول الجزائرى كارثة عظمى أخرى، إذ دمرت أربعاً من الفرقاطات الخمس التى كان يملكها الجزائريون، فضلا عن اثنين وعشرين شبكا.

وسارعت حكومات تونس والمغرب الأقصى، فضلا عن الدولة العثمانية، إلى تقديم بعض المراكب لتعويض الأسطول الجزائرى عن كارثته هذه. ولذا استطاع الأسطول الجزائرى المشاركة فى موقعة نوارين البحرية بثمانى سفن. وتدل هذه الأحداث على استمرار روح التضامن الإسلامى بين رجال البحرية، سواء فى الجزائر أم فى الأقطار الأخرى فى حوض البحر المتوسط. وربما كانت ذكرى أعمال الجهاد أيام خير الدين ماتزال ماثلة فى الأذهان، ويدل على ذلك أيضاً مجموعة الأسماء التى تخيرتها حكومة النيابة لإطلاقها على السفن حينما ازداد ضغط الدول الأوربية وأخذت النيابة فى اتباع العرف البحرى الذى يقضى بوضع اسماء للسفن ولذا سميت إحدى السفن بالفتح، وأخرى بالجهاد، وثالثة بالنصر.

ذكرنا أن حكومة النيابة تولت إدارة البحرية، ولذلك أصبحت تحصل على نسبة كبيرة من الغنائم، وفى السنوات التى تعنينا هنا وصل نصيب

الحكومة إلى ٥٠ ٪ ، بالإضافة إلى نسب أخرى حصلتها مقابل أعمال التفريغ والحراسة . وخصصت النيابة جزءاً من الغنائم لافتداء أسرى المسلمين، ثم وزعت الباقى على القائمين بالعمل فى الحملات البحرية ، أى سهمين للبحار وسهم للجندى الإنكشارى الذى يخرج مع الحملة للنزول فى سفن الأعداء بعد الاستيلاء عليها . وتوزع الغنائم عينا ، فإذا كانت السفينة التى تم الاستيلاء عليها حربية تكون كلها للحكومة ، وحينذاك يعوض البحارة بمكافآت مالية .

وكانت العاصمة تحتفل بعودة الحملات البحرية، ويذهب الريس ليقدم الحساب إلى الداى ، ثم يفرغ شحنته تمهيداً لتوزيعها .

وتحدث الكتاب طويلا عن الأسباب الدولية التى أدت إلى سقوط نيابة الجزائر سنة ١٨٣٠ ، وفى هذا المقال محاولة علمية لإبراز الأحوال الداخلية التى تفسر لنا أسباب ضعف النيابة فى عهدها الأخير ، ومنها يتضح أن النظام العثمانى كان يمر بأزمة تستعصى على الحل ، لأن الأقلية العنصرية الممتازة فقدت دعائم قوتها، بسبب حل الإنكشارية من جهة ، وضعف الأسطول من جهة أخرى، كما أن الأزمة الاقتصادية أوجدت نوعاً من المعارضة الوطنية لم يكن له وجود من قبل ، وهذه المعارضة واضحة فى ازدياد نفوذ الطرق الصوفية الذى أوجد بدوره أزمة اجتماعية تتجلى فى بعثرة ولاء الفرد بين الطريقة الصوفية والقبيلة .

صلاح العقاد

بعض مصادر هذا البحث

1 — Boyer (Pierre) : La vie quotidienne à Alger à la veille de l'intervention française. Paris, 1963.

2 — Depôt Général de La Guerre : Aperçu Historique ... sur l'Etat d' Alger ... Paris, 1830.

3 — Devoulx (A.) : Le Registre des prises maritimes ... in Revue Africaine. 1871, tome XV, 1872 tome XVI.

4 — Devoulx (A.) : Le Raïs Hamidou, un corsaire algérien du XIIIe siècle de l'Hégire à Alger, 1858.

5 — Dubois - Thainville : Mémoire sur Alger, (1809). Paris 1927.

6 — Hamdan Ben Othman Khodja : Aperçu historique ... sur la Régence d'Alger ... Paris, 1833.

7 — Kercy (de) : Mémoire ... sur Alger (1791), Paris 1927.

8 — Laugier de Tassy : Histoire du Royaume d'Alger, Amsterdam 1725.

9 — Shaler (W.) : Esquisse de l'Etat d'Alger, Paris, 1830.